النشر الإلكتروني باعتماد المعهد

السلسلة المحكمة (٨)

خطأُ فصيحِ ثعلب

لأبي إسحاق الزَّجَّاج..

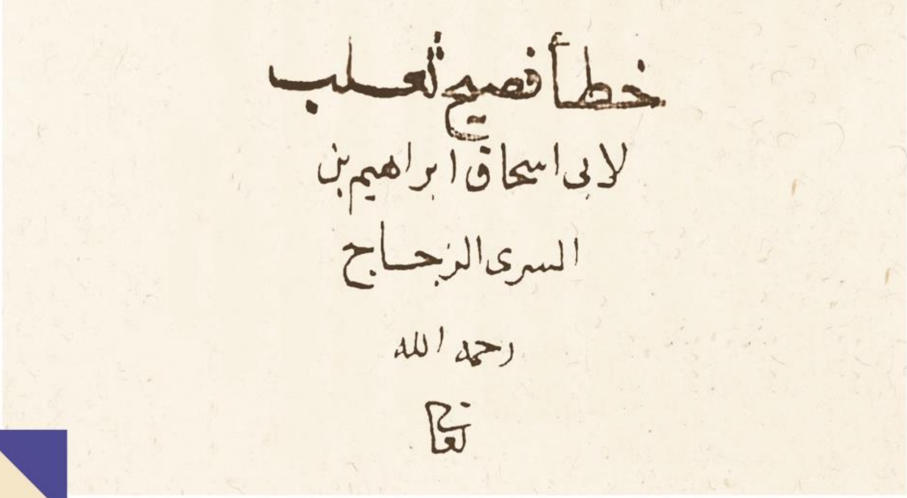
خطأ فصيح ثعلب

لابى اسحاق ابراهيم بن

السرى الزجاج

رحمه الله

تحقيق | د. محمد علي عطا

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

معهد المخطوطات العربية

INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

توثيق الألكسو: ط/٠١٥/٠٧/٢٠١٨

السنة الأولى: ذو الحجة ١٤٣٩هـ - أغسطس ٢٠١٨م

نصوص (٥)

خطأَ فصيحِ ثعلب

لأبي إسحاق الزَّجَّاج

• **المنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية.**

خطأُ فصيحِ ثعلب لأبي إسحاق الزَّجَّاج، تحقيق: د. محمد علي عطا، المكتبة الإلكترونية، السلسلة المحكمة، معهد المخطوطات العربية.

رقم توثيق الألكسو: ط/ ١٥ / ٠٧ / ٢٠١٨.

• حقوق النشر الإلكتروني محفوظة لمعهد المخطوطات العربية.

• حقوق النشر الورقي محفوظة لدى المحقق.

• الأفكار الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد.

• يسمح بالنقل عن الكتاب بشرط الإشارة إلى ذلك.

• **معهد المخطوطات العربية** Institute of Arabic Manuscripts

٢١ ش المدينة المنورة - المهندسين، القاهرة.

ص.ب ٨٧ - الدقي - القاهرة - ج.م.ع.

هاتف ٣٧٦١٦٤٠٢ - ٣٧٦١٦٤٠٣ - ٣٧٦١٦٤٠٥ (٢٠٢+)

فاكس ٣٧٦١٦٤٠١ (٢٠٢+)

البريد الإلكتروني: turathuna@malecso.org

الموقع على الإنترنت: www.malecso.org

معهد المخطوطات العربية

INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

طبعة أولى إلكترونية

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

السلسلة المحكمة (٨) - المكتبة الإلكترونية

السنة الأولى - ذو الحجة ١٤٣٩هـ - أغسطس ٢٠١٨م

الهيئة الاستشارية

إدهام محمد حنش (العراق)
عبد الحكيم الأنيس (سورية)
عبد الرزاق الصاعدي (السعودية)
عبد الله محمد المنيف (السعودية)
عمر خلوف (سورية)
غانم قدوري الحمد (العراق)
قاسم السامرائي (العراق)
هادي حسن حمودي (العراق)

المدير المسؤول ورئيس التحرير

فيصل الحفيان

أمانة التحرير

يوسف السناري

فريق العمل

إخراج فني: أكرم خضري.
أرشفة إلكترونية: أحمد منشاوي.
دعاية وإعلام: إقبال سامي أحمد.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد المخطوطات العربية
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

خطأُ فصيحِ ثعلب
لأبي إسحاق الزَّجَّاج

تحقيق: د. محمد علي عطا
باحث في التراث والفكر الإسلامي

الخلاصة:

تسبب كتاب فصيح ثعلب في حركةٍ علميةٍ نَشِطَةٍ دارتْ حوله؛ حفظًا و درسًا وشرحًا ونظمًا ونقدًا، كما أنه لم يسلم من الزجِّ به في معترك التنافس بين مدرستي الكوفة والبصرة، ومآخذ أبي إسحاق الزَّجَّاج (ت٣١١هـ) على الفصيح شاهد ودليل على هذا التنافس، وقد ظلَّتْ حبيسة لم تحقق من قبل تحقيقًا علميًّا ولم تُدرس؛ لذا عزم الباحث على تحقيقها ودراستها لما لها من أهمية في الوقوف على جزء من التنافس بين مدرستي الكوفة والبصرة، وفي الوقوف على أخطاء فصيح ثعلب، ولما لها من حضور في شروح الفصيح.

الكلمات المفتاحية:

فصيح ثعلب – نقد فصيح ثعلب- أبو إسحاق الزجاج.

دعاني لتحقيق هذه المآخذ على فصيح ثعلب أني قمتُ - في إطار اهتمامي بآثار ابن خالويه- بتحقيق رسالة "انتصار ابن خالويه لفصيح ثعلب"، وحُقِّق من قبلُ ردُّ الجواليقي على هذه المآخذ، فوجدت أنه من غير اللائق توافر الردود محقَّقة بينما الأصل المردود عليه غير محقَّقٍ تحقيقًا منفصلًا وغير مدروسٍ، فعقدتُ العزم على تحقيقه، لا سيما أن تحقيقه ميسَّرٌ لي؛ لاتصاله الشديد بانتصار ابن خالويه.

وأود أن ألفت انتباه القارئ قبل البدء في دراسة النص - إلى أن حركة نقد كتب اللغة وتنقيحها أمر سايَرَ التأليف والتصنيف جنبًا إلى جنبٍ في قرون الازدهار العلمي العربي، فعلى سبيل المثال قام عليُّ بن حمزةَ الأصبهانيُّ (ت٣٧٥هـ) في كتابه "التنبيهات على أغاليط الرواة"، بانتقاد اثني عشر كتابًا لغويًّا، هي: نوادر أبي زياد الكلابي، ونوادر أبي عمرو الشَّيباني، وكتاب النَّبات لأبي حنيفة الدَّيْنوري، والكامل للمبرِّد، والفصيح لثعلب، والغريب المصنَّف لأبي عبيدٍ، وإصلاح المنطق لابن السِّكِّيت، والمقصور والممدود لابن ولَّادٍ، ونوادر ابن الأعرابي، وجمهرة ابن دُرَيدٍ، والحيوان للجاحظ، والمجاز لأبي عبيدة(١).

وكتاب "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلَّام (ت٢٢٤هـ) تعقَّبه كل من أبي حاتم السّجستاني (ت٢٥٥هـ)، وابن قُتيبة (ت٢٧٦هـ) بكتابه "إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث"، فرد على ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) أبو عبد الله محمد بن نصر (ت٢٩٤هـ)، ورد على ابن قتيبة وعلى أبي حاتم معًا ابنُ الأنباري (ت٣٢٨هـ) في كتابه

---

(١) انظر التنبيهات على أغاليط الرواة، لعلي بن حمزة، طبع مع كتاب المنقوص والممدود للفراء، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، (ص٦٩)، ط٣، دار المعارف.

"المشكل في الرد على أبي حاتم وابن قتيبة" وهو مفقود، ورد عليه أيضًا يوسف بن عبد الله القَفْصي التميمي(ت٣٣٦هـ)، وابن عَبْدون عبد المجيد الفِهْري الأندلسي(ت٥٢٧هـ)[١].

وألَّف أبو عمر الزَّاهد (ت٣٤٥هـ) "فائت الجمهرة" و"فائت العين" و"فائت فصيح ثعلب"، و"فائت المستحسن". وغير ذلك من نماذج كثيرة تدلُّ على مسايرة النقد اللغوي للتصنيف.

ولم يكن فصيح ثعلب بِدْعًا من ذلك فقد نُقِد عدَّة مرات؛ نقده أبو إسحاق الزَّجَّاج (ت٣١١هـ) في عشرة مواضع[٢]، ونبَّه على فائته -كما مرَّ- أبو عمر الزاهد (ت٣٢٨هـ)، ثم نقده ابن دُرستُويه (ت٣٤٧هـ) في كتابه "تصحيح الفصيح وشرحه"، ثم علي بن حمزة الأصفهاني (ت٣٧٥هـ) في ثلاثة وعشرين موضعًا في كتابه "التنبيهات"[٣] ـ اشترك منها مع نقد الزَّجاج في موضعٍ واحدٍ، ونقده أبو القاسم البصري (ت٣٧٥هـ) في كتابه "التنبيه على ما في الفصيح من الغلط".

---

(١) انظر ابن الأنباري سيرته ومؤلفاته، حاتم صالح الضامن، (ص٣٥-٣٦)، دار البشائر، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

(٢) أوردها ياقوت الحموي كاملة في معجم الأدباء، (١/ ٥٥-٥٨)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، والسيوطي في الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق أحمد مختار الشريف، (٣١٣/٤-٣٢٣)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م، وسيأتي تفصيل الحديث عنها.

(٣) التنبيهات على أغاليط الرواة، (ص١٧٧-١٨٨).

-١-

نبذة عن المؤلِّف

صاحب هذه المآخذ هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل الزَّجَّاج البغدادي، عاش في بغداد في الفترة (٢٤١-٣١١هـ)، نحوي لغوي مفسِّر، كان يعمل بصناعة الزُّجاج، ثم اشتغل بالعلم، وطلب العلم على ثعلب ثم تركه وانتقل للمبرد لمَّا ورد إلى بغداد، ومن تلاميذه أبو القاسم الزَّجَّاجي، وأبو علي الفارسي، وأبو جعفر النَّحاس، وابن ولَّاد، ومن كتبه: معاني القرآن، وفعلتُ وأفعلتُ، وما ينصرف وما لا ينصرف، وتفسير أسماء الله الحسنى، وشرح أبيات سيبويه، والنوادر، والأمالي، وهذه المآخذ، وغيرها[١].

-٢-

الرسالة

اشتهرت مآخذ الزَّجاج بين اللغويين، وسيُبيِّن هذا البحث: مصادرها، واسمها، وزمنها، وعددها، ومنهجها، ودافعها، ومصداقية الزجاج فيها، وموقف ثعلب وأبي موسى الحامض[٢] منها، والردود عليها، وصداها في شروح الفصيح.

---

(١) انظر ترجمته وافية في كتاب "أبو إسحاق الزَّجَّاج حياته وآثاره وأشعاره"، مجدي إبراهيم، صرح للنشر والتوزيع.

(٢) هو سليمان بن محمد بن أحمد أبو موسى النحوي المعروف بالحامض، نحوي كوفي، أخذ عن ثعلب ثعلب وهو من المقدمين عنده، وخلفه بعد موته وجلس مجلسه، وكان دينًا صالحًا آيةً في البيان والمعرفة بالعربية واللغة والشعر، من تلاميذه: أبو عمر الزاهد، وأبو جعفر الأصبهاني بزرويه، من كتبه:خلق الإنسان، والنبات، والوحوش، ومختصر في النحو. انظر إنباه الرواة، للقفطي، (٢٢/٢)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

٢/١: مصادرها

أما عن مصادرها فهي حسب الترتيب التاريخي: كتاب "النُّزه[١] والابتهاج" للشِّمْشاطي (ت حدود ٣٧٧هـ) وهو مفقود ونقلها عنه السيوطي في "الأشباه والنظائر"[٢]، ثم كتاب "الرد على الزَّجَّاج في مآخذ أخذها على ثعلب" لأبي منصور الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، وذكر نصَّها متبوعًا بمآخذ الزَّجَّاج ثم بردِّه[٣]، ثم "معجم الأدباء" لياقوت الحموي(ت٦٢٦هـ) [٤]، و"المزهر في علوم اللغة" للسيوطي (ت٩١١هـ)[٥]، ثم مخطوطة متأخرة جدًّا ضمن مجموع محفوظ في دار الكتب المصرية برقم (٣٣٢) لغة تيمور، احتلت فيه الصفحات الأولى، وجاءت خالية من أي سند، وعدد أوراقها خمس ورقات، وستأتي صور منها.

٢/٢: اسمها

تعددت مسميات هذه المآخذ؛ فالجواليقي في ردِّه سمَّاها "مخاطبة جرت بين أبي العباس أحمد بن يحي وبين أبي إسحاق إبراهيم بن السَّريِّ الزَّجَّاج ردَّ فيها عليه في مواضع من كتاب الفصيح كلَّمه فيها". والسيوطي (ت٩١١هـ) في "الأشباه والنظائر" نقلا

(١) مختلف في اسمه بين "النُّزه" و"التنزُّه".

(٢) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، (٣١٣/٤-٣٢٣).

(٣) انظر الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، وصبيح حمود الشاتي، (ص٣٢-٣٣)، جامعة السليمانية، ١٩٧٩م.

(٤) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، (٥٥/١).

(٥) المزهر في علوم اللغة، السيوطي، (٢٠٢/١)، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

عن الشِّمْشاطي سمَّاها: "مخاطبة جرت بين أبي إسحاق إبراهيم بن السَّريِّ الزَّجَّاج وأبي العباس أحمد بن يحيى في مواضع أنكرها وغلَّطه فيها من كتاب فصيح الكلام مستخرج من كتاب النُّزه والابتهاج للشِّمْشاطي". والمخطوطة المتأخرة سمَّته" خطأ فصيح ثعلب"، وقد ذكرت عنوان الجواليقي في نص التحقيق ولكن سمَّيْتُ البحث "خطأ فصيح ثعلب" كما جاء في المخطوطة المتأخرة؛ لقصره واستيعابه.

٢/٣: سندها

أما عن سندها فمداره على اثنين: أشهرهما الشِّمْشاطي(ت حدود٣٧٧هـ)، وأقلهما أبو الفتح ابن المراغي (كان حيًّا٣٧١هـ)؛ فأقدم مصدر ذكر هذه المآخذ هو كتاب "النُّزه والابتهاج" لأبي الحسن الشِّمشاطي كما ذكر السيوطي في "الأشباه والنظائر"، وهو مفقود.

ومن طريق الشِّمْشاطي رواها أبو منصور الجواليقي (ت٥٤٠هـ) في كتابه "الرد على الزَّجَّاج"؛ حيث رواها عن أبي الحسين المبارك بن عبد الجبَّار بن أحمد الصَّيْرفي سنة (٤٩٠هـ)، عن أبي الحسن علي بن أحمد بن الدَّهَّان (كان حيًّا ٤٨٥هـ) [١]، عن أبي أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البصري (ت٤٠٥هـ)[٢]، عن الشِّمْشاطي. ولم يذكر الحوار الذي دار بين الزَّجَّاج وثعلب وأبي موسى الحامض، بل ذكر سنده ثم المآخذ مباشرة.

---

(١) انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، (١٥٧/٢)، وذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، (١٢٩/٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٢) انظر ترجمته في إنباه الرواة، (٤٠٦/١).

ورواها ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)[1] أيضًا بسند متصل ينتظم الجواليقي والشمشاطي؛ حيث رواها عن أبي اليُمْن زيد بن الحسن الكِنْدي (ت٦١٣هـ)، عن أبي منصور الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، عن المبارك الصيرفي (ت٤٩٠هـ)، عن علي بن أحمد بن الدَّهَّان (كان حيًّا ٤٨٥هـ)، عن عبد السلام بن حسين البصري (ت٤٠٥هـ)، عن الشّمْشاطي.

كما نقلها السيوطي (ت٩١١هـ) في "الأشباه والنظائر"، نقلا مباشرًا من كتاب الشمشاطي "النُّزَه والابتهاج" من دون سند خاصٍّ به موصّل للشمشاطي، ولكنه في بدايتها ذكر سندًا إلى الشمشاطي هو نفسه سند الجواليقي السابق.

أما في "المزهر" فقد نقله مباشرة – من دون سند موصّل- عن أبي حفص الضرير (ت٢٨٩هـ)[2]، عن أبي الفتح ابن المراغي (توفي بعد ٣٧١هـ)[3]، عن الزَّجَّاج.

---

(١) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، (٥٥/١).

(٢) هو إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حفص بن جهم بن واقد، أبو إسحاق ويقال أبو حفص، الفرضي الوكيعي الضرير البغدادي، حدث عن: أبيه، وعيسى البركي، وشيبان بن فروخ، وغيرهم، وعنه: أبو القاسم الطبراني، والقاضي المحاملي، وعبد الصمد الطستي، وابن قانع، وغيرهم، كان ثقة مأمونًا مكفوفًا، عالمًا بالفرائض، توفي(٢٨٩هـ). انظر تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (٦/٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، وتاريخ الإسلام، للذهبي، (١٠٠/٢١)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

(٣) أبو الفتح محمد بن جعفر الهمداني الوادعي، ابن المراغي، كان معلم عز الدولة أبي منصور، وكان حافظا نحويًّا بليغًا أخباريًّا، روى عن: أبي جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة، والقاضي المحاملي، وكان من أهل الأدب، عالمًا بالنحو واللغة، وله من الكتب: كتاب البهجة على مثال الكامل، وكتاب الاستدراك لما أغفله الخليل، كان حيًّا سنة(٣٧١هـ). انظر فهرست النديم، (ص٩٤)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م، وإنباه الرواة، (٨٣/٣).

إذن رويت هذه المآخذ عن الزجاج (ت٣١١هـ) من طريقين: الشِّمشاطي (توفي حدود٣٧٧هـ)، وأبي الفتح ابن المراغي (توفي بعد ٣٧١هـ).

٢/٤: زمنها

ذكر الزَّجَّاج في مقدمة مآخذه أنها كانت أيام محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٦هـ)[1]، وواضح أنَّ الزَّجَّاج (٢٤١-٣١١هـ) حكى ما حدث بينه وبين ثعلب (٢٠٠-٢٩١هـ) وأبي موسى الحامض (ت٣٠٥هـ) بعد ذلك بمدة لا نعلمها.

ومن هذه التواريخ للميلاد والوفاة يتضح لنا أنه: كان عمر الزَّجَّاج وقت هذا الحوار خمسة وأربعين عامًا على الأكثر، وكان عمر ثعلب وقتها ستة وثمانين عامًا على الأكثر، وكان تأليف فصيح ثعلب في حياة ابن السِّكِّيت (١٨٦-٢٤٤هـ)؛ لأنه حُمِل إليه فقال قولته: "جَدَعَ اللهُ أنفَه كما جدعَ كتابي"[2]؛ أي أن هذا الحوار كان بعد تأليف الفصيح باثنين وأربعين عامًا على الأقل.

٢/٥: عددها

صرَّح الزَّجَّاج بأنها عشرة مواضع، واختلف في حصرها، فبعض المصادر السابقة قسَّم الحديث على عزَب إلى مأخذين وجعل الحديث على رِشدة وزِنية موضعًا واحدًا، وبعضها جعل الحديث على رِشدة وزِنية موضعين، والأخير- عندي-أصوب؛ لأنهما في

(١) انظر معجم الأدباء، لياقوت الحموي، (١/ ٥٥-٥٨)، والأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، (٣١٤/٤).

(٢) انظر شرح فصيح ثعلب، لابن ناقيا البغدادي، ورقة (١٩٠أ)، مخطوطة مدرسة الحجيات بالموصل، رقم الميكروفيلم (١٩)، رقم الكتاب (١٦/٢٣١).

الفصيح منفصلان، بينما الكلام عن عزَب وعزَبة متصل لا فصل فيه، كما أن ابن خالويه والزَّجَّاج عدَّا الحديث عن عزَب موضعًا واحدًا.

٢/٦: منهجها

بدأ الزَّجَّاج مآخذه بسرد الحوار الذي دار بينه وبين ثعلب وأبي موسى الحامض، ثم ساق مآخذه العشرة، مستدلًا على صحتها بالدليل العقلي غالبًا، ومن منهج الزَّجَّاج عدم ذكر النقد تبعًا لترتيب الفصيح بل يقدم ويؤخِّر حسبما اتفق؛ فقد تحدث أولا عن[1]: عِرْق النَّسا وهي في الفصيح (ص٩٣)، ثم عن هل الحُلم اسم أم مصدر وهي في الفصيح (ص٨١)، ثم عن امرأة عزَب أم عزَبة وهي في الفصيح (ص١٥٤)، ثم عن ضبط كاف كسرى وهي في الفصيح (ص١٠١)، ثم عن وَعَدْت وأوعدت وهي في الفصيح (ص٦٩)، ثم عن المُطَوِّعة والمُطَّوِّعة وهي في الفصيح (ص١٤٩)، ثم عن وزن اسم المرَّة والهيئة من رِشْدة وزِنية وهي في الفصيح (ص١٠٣)، ثم عن ضبط همزة أَسْنُمة وهي في الفصيح (ص٩٧)، ثم عن ضبط هاء "هُنْ" وهي في الفصيح (ص١٣٨).

إذن ترتيب ورودها في الفصيح هو: وَعَدْته وأوعدته، وحَلَمتُ في النَّومِ حُلْمًا وحُلُمًا، وعِرق النَّسا، وأَسنُمة، وكِسرى، ولِرِشْدةٍ وزِنْيةٍ، ثم ضبط "هُنْ"، ثم المُطَّوِّعَةُ، ثم رجلٌ عَزَبٌ وامرأةٌ عَزَبةٌ، وقد أعدتُ ترتيبها تبعًا لترتيب الفصيح كما سيأتي في حديثي عن منهجي.

---

(١) اعتمدت على فصيح ثعلب، تحقيق علي بن حمد الصالحي، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣٨هـ.

٢/٧: دافعها

إن مآخذ أبي إسحاق الزَّجَّاج ليست - من وجهة نظري- نقدًا ذا دافعٍ علميٍّ، بل هي نقدٌ بدأ شخصيًّا ثم تطور في إطار الصراع بين مدرستي الكوفة والبصرة، ويتضح هذا من:

الخلفية التاريخية: حيث رحل ثعلب صاحب المذهب الكوفي لبغداد ثم تبعه المبرِّد صاحب المذهب البصري، ولم يسترح ثعلبٌ لقدوم المبرِّد، وكانت عادة ثعلب إذا قدِمَ عالمٌ جديدٌ أن يدسَّ له بعض تلاميذه؛ ليسألوه فيعجزوه فيسقطوه، وقد أرسل الزَّجَّاجَ؛ ليفعل ذلك مع المبرِّد، فرد عليه المبرِّد وظهرت سعة علمه، وتسبب ذلك في أن ترك الزَّجَّاج مجلس ثعلبٍ وتحوَّل لمجلس المبرِّد، وتحوَّل أيضًا زوج ابنته وتلميذه أبو علي الدَّيْنوري[١]؛ وقد كثرت المناظرات العلمية بينهما؛ ثعلب والمبرِّد، ومجالس العلماء لأبي القاسم الزَّجَّاجي (ت٣٣٩هـ) به عدة مجالس ومناظرات جرت بينهما[٢].

سياق ذكر هذه المآخذ: ويتضح هذا الصراع أيضًا من الحوار الذي حفظه الرواة وساقوه مقدمةً لسرد مآخذ أبي إسحاق الزَّجَّاج[٣]، فقد التقى الزَّجَّاج شيخه السابق ثعلبًا وهو من رجال الطبقة الخامسة من علماء الكوفة، وحضر هذا اللقاء أبو موسى الحامض (ت٣٠٥هـ) وهو من المدرسة البغدادية ولكنه كان متعصِّبًا لمدرسة الكوفة، وكان يكره الزَّجَّاج، وكان الزَّجَّاج يحتمله لمكانته العلمية ولكبر سنه، وقد بدأ ثعلب

---

(١) انظر معجم الأدباء، (٥/١٢٠-١٢١). ومقدمة تحقيق معاني القرآن للزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، (١/١٧، ١٨)، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.

(٢) انظر مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، (ص٨٤، ٨٦، ٩١، ٩٤، ٢٦٥)، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣م.

(٣) انظر معجم الأدباء، (١/ ٥٥-٥٨)، والأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، (٤/٣١٣-٣٢٣).

الحوار متَّهمًا المبرد المنتمي للمدرسة البصرية والشيخ اللاحق للزجاج بأنه لا يطُوع لسانه بما أملاه من كتابه المقتضب، وردَّ الزَّجَّاج ردًّا مهذبًا جدًّا ومحايدًا جدًّا، حيث قال: "لا يشكُّ في حسن عبارته اثنان، ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك". فردَّ ثعلب: "ما رأيتُه إلا أَلْكَنَ متغلِّقًا".

وهنا انتقل الحوار من الانتقاص من شخص إلى الانتقاص من روَّاد مدرسة البصرة بكاملها، حيث تدخَّل أبو موسى الحامض وعاب سيبويه المنتمي للمدرسة البصرية بأنه كان لا يقوم لسانه بالعربية الفصيحة، واستشهد على ذلك بقصة ذهاب الفرَّاء لطلب العلم على يديه فسمعه يخاطب جاريته بلسان غير مستقيم؛ يخلط في استخدام أسماء الإشارة فتركه ولم يطلب على يديه العلم.

وكان ردُّ الزَّجَّاج أيضًا ردًّا موضوعيًّا؛ حيث قال:" هذا لا يصحُّ عن الفرَّاء، وأنت غير مأمون عليه في هذه الحكاية، ولا يعرف أصحاب سيبويه من هذا شيئًا، وكيف تقول هذا لمن يقول في أول كتابه(١): "هذا باب عِلْمِ ما الكلمُ من العربيةِ". وهذا يعجز عن إدراك فهمه كثيرٌ من الفصحاء فضلا عن النطق به.

فدخل ثعلب في الحوار مرة أخرى وقال بأنه وجد شيئًا من الخلط في استخدام أسماء الإشارة في كتابه "الكتاب"، وذكر الموضع، فردَّه عليه الزَّجَّاج ردًّا علميًّا رصينًا مستشهدًا بآيات القرآن، ثم طوَّر وضعه من الدِّفاع إلى الهجوم، فانتقد فصيح ثعلبٍ وأن فيه مآخذ على عشرة مواضع وذكرها.

فمن هذا الحوار نستدلُّ أن سبب هذا النقد هو الصراع الشخصي أولا ثم الصراع المدرسي ثانيًا.

---

(١) الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، (١٢/١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

والدليل الأخير هو مصداقية الزجاج في مآخذه، فهي مجروحة لعدة أسباب سأفصل الحديث عنها تحت العنوان التالي.

٢/٨: مصداقية الزَّجَّاج فيها

مصداقية الزَّجَّاج مجروحة في هذه المآخذ؛ لعدة أسباب:

أولا: لأنه نفسه خالف بعض ما جاء فيها، فقد استخدم "عِرق النَّسا" في كتابه "معاني القرآن"؛ حيث قال[1]: "وقيل في التفسير: إن ذلك الوجع كان عِرْق النَّسَا".

ثانيا: نقده في المُطَّوِّعة افتراءٌ على ثعلبٍ فلم يقله ولم يثبت عنه في نسخه الخطيَّة. وانتقاده لضبط كلمة "كسرى" لا مسوِّغ له؛ لأنه ممَّا يُختلف فيه بين المدرستين، حيث يقول الهَرَوي في الإسفار[2]: "والكوفيون يختارون كسر الكاف من كسرى، والبصريون يختارون فتحها. وهما لغتان فيها".

ثالثا: أن السياق الذي ذكر فيه مآخذه كان سياق مكايدة وانتقاص بين رموز مدرستين متصارعتين.

٢/٩: موقف ثعلب وأبي موسى الحامض منها

إن الأمر اللافت للنظر هو موقف ثعلب السلبي من هذه المآخذ؛ فرغم أن الزَّجَّاج تلميذه وبينهما فرق سنٍّ يقرب من أربعين عامًا كان صوته خافتًا في الرد، فلم يعترض إلا على مأخذه على "المطَّوِّعة" وأنه رواها في مجالسه مخفَّفة"المطَوِّعة" وكان اعتراضه

(١) انظر معاني القرآن للزجاج، (٤٤٣/١). وقد استفدتها من مقدمة المحقق.

(٢) إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي، تحقيق أحمد سعيد قشاش، (ص٦٢٦)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٠هـ.

بصوت خافت ليس فيه إصرار صاحب الحق، كما أنه ترك إقراء الفصيح بعد ذلك، وأنكَرَ أن يكون الفصيح له.

وأبو موسى الحامض أيضًا لم نسمع له صوتًا أو اعتراضًا على الزَّجَّاج، رغم أنه شارك في الحوار في أوله بقوة، ورغم أنه أكبر الجميع سنًّا!

ولكن يبقى أن من نقل الموقف هو الزجاج نفسه، وربما لم ينقل كل ما دار في المجلس، أو أنه ركَّز على الزاوية التي تخدم موقفه.

٢/١٠: الردود عليها

وقد ردَّ على مآخذ أبي إسحاق الزَّجَّاج ثلاثة، هم:

-ابن خَالَوَيه(ت٣٧٠هـ) ووصلنا ردُّه وقام الباحث بتحقيقه ونشره[١].

-وابن فارس(ت٣٩٥هـ) وضاع ردُّه.

- وأبو منصور الجواليقي(ت٥٤٠هـ) ووصلنا رده وحُقِّق، وقد ردَّ على انتقادات الزَّجَّاج العشرة. وزاد عليها ثمانية مواضع، هي الكلام عن: أفصحهن وفصاحهن، هرَقت وأهْرَقت، أنهكه ونهكه، أسيت وأسوت، تفسير لهيت من الشيء وعنه، تفسير أوهمت، أمليت وأمللت، أسودة وسوداء[٢].

٢/١١: صداها في شروح الفصيح

---

(١) نشره معهد المخطوطات في النشرات الإلكترونية المحكَّمة، على الرابط:

(http://www.malecso.org/2018/03/04/%D8%A7%D9%86%D8%).

(٢) انظر الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب، (ص٣٢-٣٣).

بعض شروح الفصيح ذكرت بعضًا من هذه المآخذ إما مفردة أو مقرونة بانتصار ابن خالويه، مثل المرزوقي (ت٤٢١هـ) في شرحه[١]، فقد حرص على ذكر مآخذ الزجاج من دون انتصار ابن خالويه؛ حيث ذكر في (ص٩٠) مأخذ الزَّجَّاج في وَعَدته وأَوْعَدته، ورد هو عليه، وفي (ص٣٣٨-٣٣٩) أشار إلى مأخذ الزَّجَّاج في المُطَّوِّعة. وفي كلامه عن عزَب وعزَبة (ص٣٥٥) لم يذكر مأخذ الزَّجَّاج. وفي (ص٢٩٧) عرَّض بمأخذ الزَّجَّاج في "هُن" وردَّه، وفي (ص١٦١) عرَّض بمأخذ الزَّجَّاج على عرق النَّسَا ووافق رأيه.

وأبو سهل الهَرَوي (ت٤٣٣هـ) في الإسفار ذكر مأخذ الزَّجَّاج في عرق النَّسَا (ص٥٨١) دون انتصار ابن خالويه.

وابنُ ناقيا البغدادي (ت٤٨٥هـ) كان أحرص الشراح –حسبما وصلنا من هذه الشروح- على ذكر مآخذ الزَّجَّاج مع انتصار ابن خالويه في شرحه: فعند الحديث عن وَعَدْت وأَوْعدت (ورقة ٢٠٧) لم يذكر مأخذ الزَّجَّاج ولا انتصار ابن خالويه، وعند حديثه عن الحُلُم والحُلْم (ورقة ٢١٨أ) ذكر مأخذ الزَّجَّاج وانتصار ابن خالويه، وعند حديثه عن النَّسا (ورقة ٢٢٦ب) ذكر مأخذ الزَّجَّاج وانتصار ابن خالويه. وعند الحديث عن أَسنُمة (ورقة ٢٣٠أ) ذكر مأخذ الزَّجَّاج ولم يعرض انتصار ابن خالويه تفصيلا. وعند حديثه عن كسرى (ورقة ٢٣٤ب-٢٣٥أ) ذكر مأخذ الزَّجَّاج وانتصار ابن خالويه. وعند حديثه عن رِشدة وزِنية (الورقة٢٣٧أ) نقل نقد الزَّجَّاج وانتصار ابن خالويه دون تعقيب، ولم يذكر مأخذ الزَّجَّاج ولا انتصار ابن خَالَوَيه في "إذا عزَّ أخوك فهُن"، (الورقة ٢٥٩أ). وعند حديثه عن المُطَّوِّعة (ورقة ٢٦٥ب)، ذكر مأخذ ثعلب

---

(١) شرح الفصيح لثعلب، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسين المرزوقي، تحقيق سليمان بن إبراهيم العايد، دون بيانات نشر.

دون انتصار ابن خالويه. وفي عَزَب وعَزَبة (ورقة ٢٦٩ب) ذكر مأخذ الزَّجَّاج وانتصار ابن خالويه.

وابن هشام اللَّخمي (ت٥٧٧هـ)[١]: في شرحه حرص على ذكر مآخذ الزجاج دون انتصار ابن خالويه؛ ففي (ص١٠٧) حرص على ذكر قول الزَّجَّاج في حلم على أنه قول لا مأخذ. وفي (ص ١٣٩) ذكر مأخذ الزَّجَّاج في رِشدة وزِنية ووافقه لأنه القياس. وفي (ص٢١٥) ذكر مأخذ الزَّجَّاج في "هُن"، وفي (ص٢٦٣) ذكر مأخذ الزَّجَّاج في "المُطَّوِّعة"، وفي (ص٢٨٢) ذكر مأخذ الزَّجَّاج في العَزَب والعَزَبة.

والزبيدي(ت١٢٠٥هـ)[٢] ذكر مأخذ الزَّجَّاج دون انتصار ابن خالويه في عِرْق النَّسَا وذكر تأييد شيوخه للزَّجَّاج (٣٦١/٣)، وذكر موجز الحوار بين الزَّجَّاج وثعلب في كلمة "أَسنُمة" دون ذكر رأيه (٤٢٥/٣٢)، وذكر مأخذ الزَّجَّاج دون انتصار ابن خالويه في "عَزَب وعَزَبة" ونصر ثعلبًا بأدلة (٧١/٤٠).

---

(١) انظر شرح الفصيح لابن هشام اللخمي، تحقيق مهدي عبيد جاسم، ط١، ١٩٨٨م.

(٢) انظر تاج العروس، الزبيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

-٣-

التحقيق

٣/١: منهجه

- نسخت النص من "معجم الأدباء"؛ لأنه السند المتأخِّر.
- قابلت النَّسْخ للتأكد من صحته.
- قابلت النص على المصادر التي ذكرتها سابقًا كلها.
- نظرًا لكثرة الفروق بين المصادر المختلفة اضطررت للتلفيق بينها، مجتهدًا في اختيار الأوفى والأليق بالسياق، والأقرب لمراد المصنف-حسب الطاقة-.
- استثنيت "المزهر في علوم اللغة" من الخطوة السابقة؛ لأن روايته رواية مختلفة عن رواية المصادر الأخرى كما سبق وبيَّنتُ، فأشرت إلى ما تفرد به من فروق في الهامش ولم أثبت منها شيئًا في المتن إلا ما وافق مصدرًا أو أكثر من المصادر الأخرى.
- ربطته بردِّ ابن خالويه في هوامش التحقيق.
- ربطته بردِّ الجواليقي باختصار لنصه في هوامش التحقيق.
- ربطته بما ورد منه في شروح الفصيح، مثل شرح ابن خالويه وابن هشام وابن ناقيا، وبما ورد في المصادر اللغوية الأخرى.
- قدَّمت له بالدراسة السابقة.
- استفدت من حواشي تحقيق المصادر التي ذكرت مآخذ الزجاج.

٢/٣: صور النسخة الخطية المعتمدة

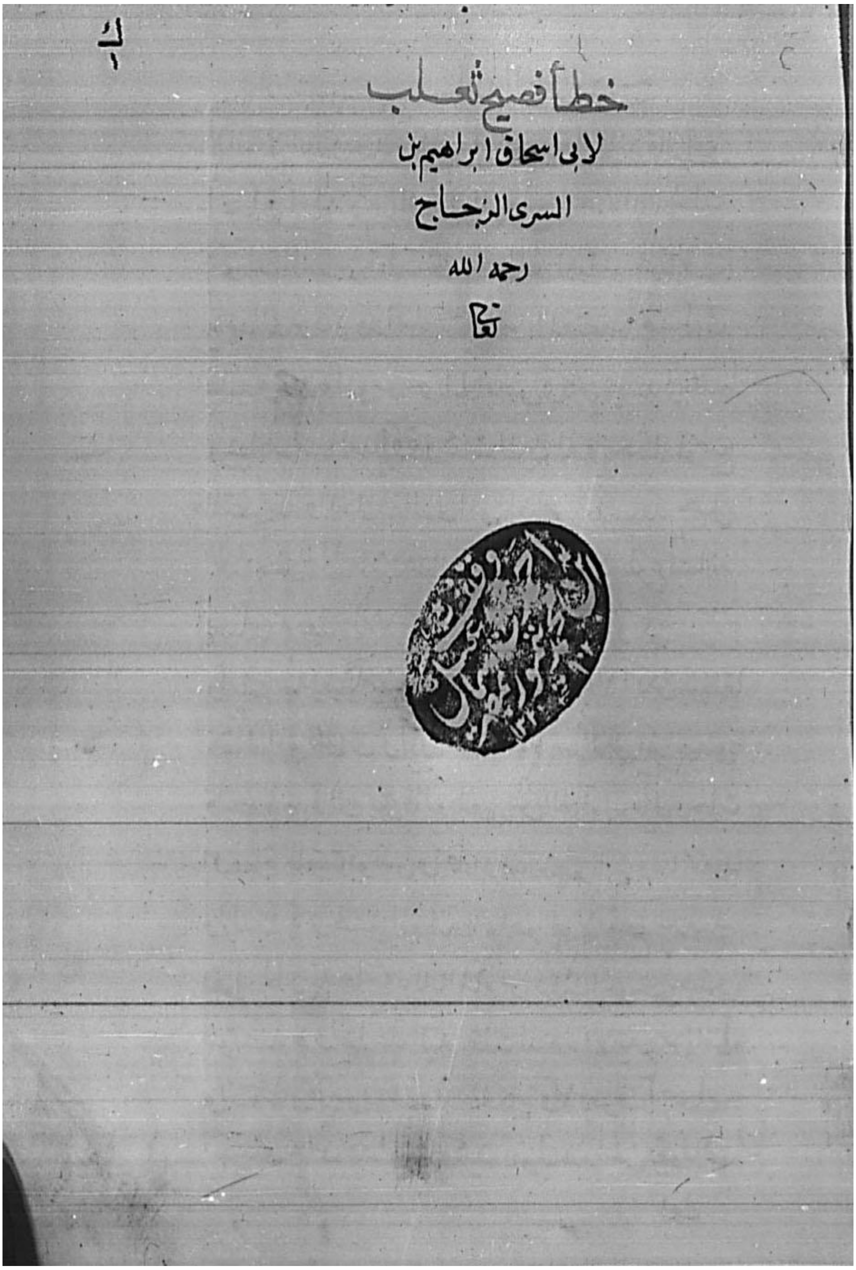
خطأ فصيح ثعلب
لابى اسحاق ابراهيم بن
السرى الزجاج
رحمه الله

غلاف مخطوط خطأ فصيح ثعلب

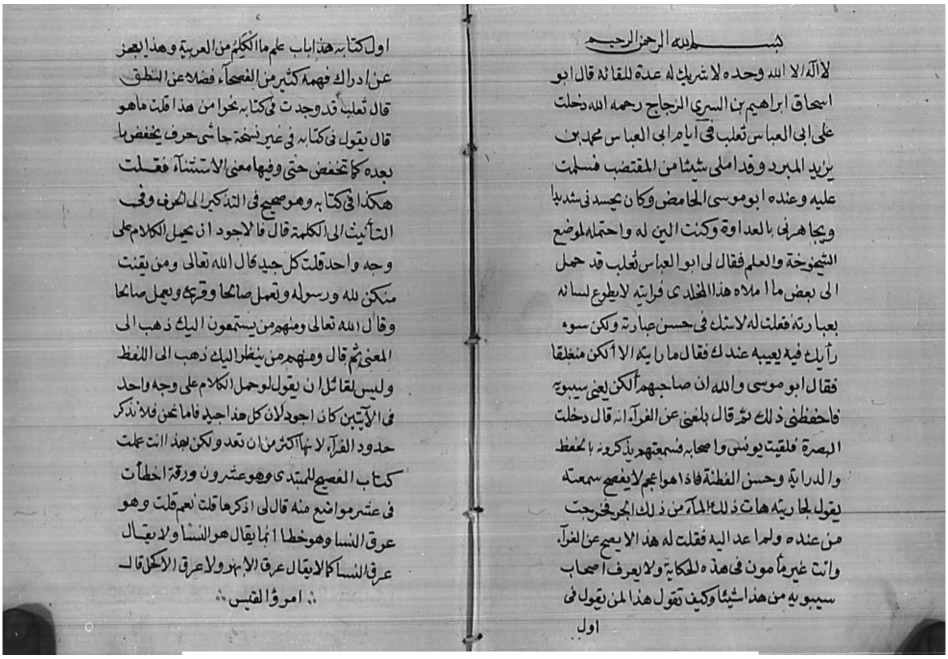

بسم الله الرحمن الرحيم

لا اله الا الله وحده لا شريك له عدة للقائه قال ابو
اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج رحمه الله دخلت
على ابي العباس ثعلب في ايام ابي العباس محمد بن
يزيد المبرد وقد املى شيئا من المقتضب فسلمت
عليه وعنده ابو موسى الحامض وكان يحسدني شديدا
ويجاهرني بالعداوة وكنت الين له واحتمله لموضع
الشيوخة والعلم فقال لي ابو العباس ثعلب قد حمل
الي بعض ما املاه هذا الخلدي فرايته لا يطوع لسانه
بعبارته فقلت له لا شك في حسن عبارته ولكن سوء
رايك فيه يعيبه عندك فقال ما رايته الا الكن منغلقا
فقال ابو موسى والله ان صاحبهم الكن يعني سيبويه
فاحفظني ذلك ثم قال بلغني عن الفراء انه قال دخلت
البصرة فلقيت يونس واصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ
والدراية وحسن الفطنة فاذا هو اعجم لا يفصح سمعته
يقول لجاريته هات ذلك الماء من ذلك الجر فخرجت
من عنده ولم اعد اليه فقلت له هذا لا يصح عن الفراء
وانت غير مأمون في هذه الحكاية ولا يعرف اصحاب
سيبويه من هذا شيئا وكيف تقول هذا لمن يقول في
اول

اول كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية وهذا يعجز
عن ادراك فهمه كثير من الفصحاء فضلا عن النطق
قال ثعلب قد وجدت في كتابه نحوا من هذا قلت ما هو
قال يقول في كتابه في غير نسخة حاشى حرف يخفض ما
بعده كما تخفض حتى وفيها معنى الاستثناء فقلت
هكذا في كتابه وهو صحيح في التذكير الى الحرف وفي
التأنيث الى الكلمة قال فالاجود ان يحمل الكلام على
وجه واحد قلت كل جيد قال الله تعالى ومن يقنت
منكن لله ورسوله وتعمل صالحا وقرئ ويعمل صالحا
وقال الله تعالى ومنهم من يستمعون اليك ذهب الى
المعنى ثم قال ومنهم من ينظر اليك ذهب الى اللفظ
وليس لقائل ان يقول لو حمل الكلام على وجه واحد
في الآيتين كان اجود لان كل هذا جيد فاما نحن فلا نذكر
حدود الفراء لانها اكثر من ان تعد ولكن هذا انت عملت
كتاب الفصيح للمبتدى وهو عشرون ورقة اخطأت
في عشر مواضع منه قال لي اذكرها قلت نعم قلت وهو
عرق النسا وهو خطأ انما يقال هو النسا ولا يقال
عرق النسا كما لا يقال عرق الابهر ولا عرق الاكحل قال
امرؤ القيس

الورقة الأولى والثانية من مخطوطة خطأ فصيح

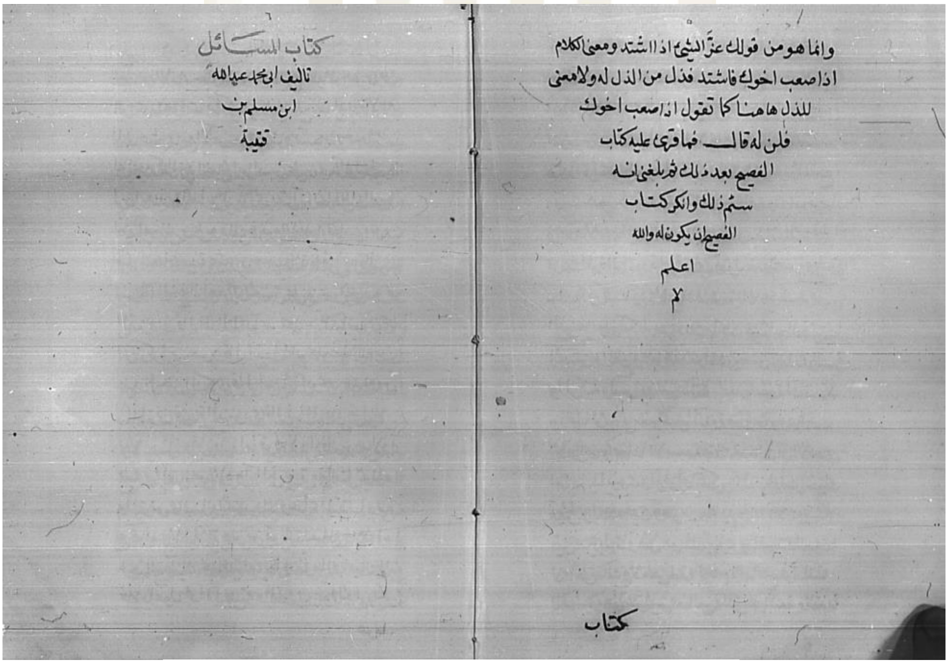

وانما هو من قولك عز الشيء اذا اشتد ومعنى الكلام
اذا صعب اخوك فاشتد فذل من الذل له ولا معنى
للذل هاهنا كما تقول اذا صعب اخوك
فلن له قال فما قرئ عليه كتاب
الفصيح بعد ذلك ثم بلغني انه
سئم ذلك وانكر كتاب
الفصيح ان يكون له والله
اعلم
تم

كتاب

كتاب المسائل
تاليف ابي محمد عبد الله
ابن مسلم بن
قتيبة

آخر ورقة من مخطوط خطأ فصيح ثعلب

النصُّ المحقَّق

(مخاطبةٌ جرَتْ بينَ أبي العبَّاسِ أحمدِ بن يحيى وبينَ أبي إسحاقَ إبراهيمَ بن السَّريِّ الزَّجَّاج ردَّ فيها على مواضعَ من كتابِ الفصيحِ كلَّمه فيها)(١)

قال ياقوت الرُّوميُّ(٢): ((أَنْبَأَنا زيدُ بنُ الحسَنِ الكِنْديُّ(٣)، عن أبي منصورٍ الجواليقيِّ، عن المبَارَكِ)(٤) الصَّيْرفِيِّ (قراءةً عليه وأنا أسمعُ وهو يسمعُ فأقرَّ بهِ في شوَّالٍ من سنةِ تسعين وأربعمائةٍ)(٥)، قال: أخبَرنا أبو الحسنِ عليُّ بنُ أحمدَ، عن عليِّ بنِ أحمدَ بنِ

---

(١) من رد الجواليقي، والأشباه والنظائر، واللفظ للأول، مع بعض الاختلاف فيهما في تقديم ثعلب قبل الزجاج والعكس، وبعده في الأشباه: "مستخرج من كتاب النزه والابتهاج للشمشاطي".

(٢) معجم الأدباء، (٥٥/١).

(٣) هو أبو اليمن تاج الدين زيد بن الحسن الكندي البغدادي المقرئ النحوي اللغوي الحنفي، حفظ القرآن وهو صغير وقرأه بالعشر وله عشرة أعوام، ثم علا سنده في القراءات والحديث، وأخذ اللغة عن الجواليقي، وكان ثقة في نقله، انظر دراسة حياته كاملة في كتاب: أبو اليمن تاج الدين زيد بن الحسن الكندي (٥٢٠-٦١٣هـ) حياته وديوانه، سامي مكي العاني وهلال ناجي، دار الهلال، ٢٠٠٩م.

(٤) في الأشباه والنظائر نقلا عن النزه والابتهاج للشمشاطي: "أخبرنا الشيخ أبو الحسن المبارك بن عبد الجبار بن أحمد".

وهو المبارك بن عبد الجبار الصيرفي، المعروف بابن الطيوري البغدادي، كان مكثرًا من الحديث، وكان صالحًا صدوقًا، توفي سنة (٥٠٠هـ). انظر العبر في خبر من غبر، للذهبي، (٣٨٠/٣)، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، (٤١٢/٣)، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ.

(٥) زيادة من الأشباه والنظائر، ونقلها عنه محقِّقا رد الجواليقي.

الدَّهَّانِ، عن عبدِ السَّلامِ بنِ حُسينِ البَصْريِّ[1]، قالَ: كتَبَ إلينا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ محمَّدٍ الشِّمْشاطيُّ[2] من الموصلِ، قال) [3]: قالَ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ السَّرِيِّ الزَّجَّاجُ رحمه الله[4]: دخَلْتُ على أبي العبَّاسِ ثعلبٍ رحمه اللهُ في أيَّامِ أبي العبَّاسِ محمَّدِ بنِ يزيد المبرِّد، وقد أملَى[5] شيئًا من «المقتضب»، فسلَّمتُ عليه وعندَه أبو موسى الحامضُ[6]، وكان يحسُدني شديدًا[7] ويجاهرني بالعداوةِ، وكنتُ أَلينُ له وأحتمله لموضع الشَّيخوخةِ والعلمِ[8]، **فقال لي أبو العبَّاسِ ثعلبٌ**: قد حُمِلَ إليَّ بعضُ ما أملاهُ هذا الخَلَديُّ [1] فرأيتُه فرأيتُه لا يَطُوعُ لسانُه بعبارةٍ[2].

---

(١) عبد السلام بن الحسين، أبو أحمد البصري اللغوي، سكن بغداد، وكان صدوقا كريمًا عالمًا دينًا قارئًا للقرآن، عارفًا بالقراءات، تولى النظر في دار الكتب ببغداد، وعاش بين سنوات (٣٢٩-٤٠٥هـ). انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، (٢/ ١٧٥-١٧٦)، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (١١/ ٥٧).

(٢) هو علي بن محمد الشمشاطي العدوي من أرمينية، كان معلم أبي تغلب بن ناصر الدولة بن حمدان وأخيه، وهو شاعر مجيد ومصنف مفيد واسع الرواية، توفي في حدود (٣٧٧هـ). انظر معجم الأدباء، (٢/٨١٣).

(٣) في المخطوطة:"لا إله إلا الله وحده لا شريك له عُدَّة للقائه".

(٤) في الأشباه "رضي الله عنه". ونقلها السيوطي في المزهر (١/ ٢٠٢- ٢٠٧) برواية أبي حفص الضرير عن أبي الفتح ابن المراغي، كما مرَّ في الدراسة.

(٥) بعده في المزهر: "علينا".

(٦) تقدمت ترجمته.

(٧) في المزهر:"كثيرا".

(٨) ليس في معجم الأدباء، ولا المزهر.

فقلتُ له: (إنَّه لا يشكُّ في حسنِ عبارتِه اثنان)[٣]، ولكن سوء رأيك فيه يعيبُه عندَك.

فقالَ: ما رأيتُه إلا أَلْكَنَ متغلِّقًا[٤].

فقالَ أبو موسى: واللهِ إنَّ صاحبَكم[٥] أَلْكَنُ. يعني سيبويه.

فأحفَظَني ذلك.

ثم قال: بلغني عن الفرَّاء أنَّه قال: دخلتُ البصرةَ فلقيتُ يونسَ[٦] وأصحابَه فسمعتُهم[٧] يذكرونَه بالحفظِ والدِّرايةِ وحسنِ الفطنةِ، فأتيتُه[٨] فإذا هو أعجمُ[٩] لا

---

(١) بعده في معجم الأدباء:"يعني المبرِّد".

(٢) في الأشباه والمخطوطة:"بعبارته".

(٣) في المخطوطة:"لا شك في حسن عبارته".

(٤) في الأشباه:"متفلقا"، وفي المزهر:"متقلقا"، وفي المخطوطة:"منغلقا".

(٥) في الأشباه والمخطوطة:" صاحبهم".

(٦) هو يونس بن حبيب الضبي النحوي، كان مولى لبني ضبة فنسب إليهم، من أئمة نحاة البصرة، ولد عام (٩٥هـ)، وتوفي عام (١٨٣هـ). انظر: الفهرست للنديم، (ص٦٩)، ومعجم الأدباء، لياقوت، (٦٧/٢٠).

(٧) ليس في المزهر.

(٨) ليس في المخطوطة.

(٩) ليس في المزهر.

يُفصحُ، سمعتُه يقول لجاريةٍ له: "هاتِ ذَيْكِ[١] الماءَ مِنْ ذاكَ[٢] الجَرَّةِ". فخرجتُ من عنده عنده ولم أعُدْ إليه.

فقلتُ له: هذا لا يصحُّ عن الفرَّاء، وأنت غيرُ مأمونٍ[٣] في هذه الحكاية، ولا يعرف أصحابُ سيبويه من هذا شيئًا، وكيف (تقولُ هذا لمن)[٤] يقولُ في أوَّلِ كتابه[٥]:"هذا بابُ عِلْمِ ما الكَلِمُ من العربيةِ". وهذا يعجَز عن إدراكِ فهمِه كثيرٌ من الفُصَحاءِ فضلا عن النُّطق به؟

فقال ثعلبٌ: قد وجدتُ في كتابه نحوًا من هذا.

قلتُ: ما هو؟

قالَ: يقولُ في كتابه، في غير نسخةٍ[٦]: "حاشا حرفٌ يخفضُ ما بعدَه كما تخفضُ حتَّى، وفيها معنى الاستثناءِ".

فقلتُ له : هذا كذا في كتابِه وهو صحيحٌ؛ ذهب في التذكيرِ إلى الحرفِ وفي التأنيثِ إلى الكلمةِ.

---

(١) في المخطوطة:"ذلك".

(٢) في المخطوطة والمزهر:"ذلك".

(٣) بعده في المزهر:"عليه".

(٤) في المزهر:"يقول هذا من".

(٥) الكتاب لسيبويه، (١٢/١).

(٦) الكتاب لسيبويه، (٣٤٩/٢)، وفيه:"وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء". وليس عليها فروق نسخ، وعليه فلا مأخذ في العبارة، وواضح أنها من فروق نسخ سيبويه قديمًا.

قال: والأجودُ أن يُحْمَلَ[1] الكلامُ على وجهٍ واحدٍ.

قلتُ: كلٌّ جيِّدٌ؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١]. وقُرِئَ: ﴿وَيَعْمَلْ صَالحًا﴾[2]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] ذهَب إلى المعنى، ثم قالَ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٣] ذهَب[3] إلى اللَّفظ. وليس لقائلٍ أن يقولَ: لو حُمِلَ الكلامُ على وجهٍ واحدٍ في الآيتين[4] كان أجودَ؛ لأنَّ كلًّا جيِّدٌ.

فأمَّا نحن فلا نذكرُ «حدود» الفرَّاء؛ لأنَّ خطأه فيه أكثرُ من (أنْ يُعَدَّ)[5]، ولكنْ هذا أنتَ عملتَ «كتابَ الفصيحِ» للمبتدئ المتعلِّم[6] وهو عشرون ورقةً، أخطأت في عشَرةِ مواضعَ منه.

فقال لي: اذكرْها.

قلتُ له: نعم:

---

(١) في المزهر: "يجعل".

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي. وانظر معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (٣١٢/٤)، وإعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، (١٩٨/٢)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

(٣) ليس في المعجم.

(٤) في المعجم:"في الاثنتين".

(٥) في المزهر:"صوابه"، وفي المخطوطة:"أن تعد".

(٦) ليس في المخطوطة، وفي المزهر:"المتعلم المبتدئ".

[١]- **قلتَ: وهو عِرْقُ النَّسَا**[1].

(وهذا خطأٌ؛ إنَّما يُقالُ: هو النَّسَا)[2] ولا يقالُ: عِرْقُ[3] النَّسَا؛ كما لا يُقالُ: (عِرْقُ الأَبْهرِ، ولا عِرْقُ الأَكْحَلِ)[4]؛ قالَ امرؤُ القيسِ[5]:

فأنشَبَ أظفارَهُ في النَّسَا فقلتُ هُبِلْتَ أَلَا تَنتصِرْ[6]

---

(١) الفصيح، (ص٩٣).

(٢) سقط من المعجم والمزهر.

(٣) في المزهر:"إلا".

(٤) في رد الجواليقي:"عرق الأبجل ولا عرق الأبهر"، وفي المزهر:"عرق الأكحل ولا عرق الأبهر".

(٥) ديوان امرئ القيس، ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشافي، (ص٧٠)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٥، ٢٠٠٤م.

(٦) انتصر ابن خالويه لثعلب بقوله:" أَمَّا قَوْلُ ثعلبٍ: "عِرْقُ النَّسَا". فقد أجمَعَ كلُّ مَنْ فسَّر القرآنَ من من الصَّحابةِ والتَّابعين رضي الله عنهم وهلمَّ جرًّا أن معنى قوله تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ [آل عمران:٩٣]. لحومُ الإبلِ وألبانُها؛ فقالَ عليٌّ وعبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ، وعبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ-رضيَ اللهُ عنهم- وكلُّ مَن فسَّر القرآنَ: إنَّ يعقوبَ عليه السَّلامُ كان به عِرْقُ النَّسَا. فلم يَجُزْ لثَعْلَبٍ أنْ يتركَ لفظَ أصحابِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم ويأخذَ بقولِ الشَّاعرِ:

فَأَنْشَبَ أَظْفَارَهُ فِي النَّسَا".

وقال ابن خالويه في "شرح الفصيح"، (ص٢١٧): "هذا ممَّا يُخطَّأُ فيه ثعلبٌ؛ لأنَّ النَّسَا عِرْقٌ مثلُ الأَكْحَلِ وَالأَبْهَرِ، فلا يُقالُ: عِرْقُ الأَكْحَلِ؛ لأنَّ الأَكْحَلَ هو العِرْقُ، والنَّسَا العِرْقُ، فلا يُقَالُ: عِرْقُ النَّسَا، وهو مُسْتَنٌّ من الفخِذَين فيستمِدُّ في الرِّجلين، وهما نَسَيَانِ اثْنانِ، والجمعُ الأَنْسَاءُ". ونلاحظ الفرق في الموقف من الخطأ.

[٢]- **وقلتَ: حَلَمْتُ في النومِ أَحْلُمُ حُلْمًا وحُلُمًا**[١].

والحُلُم[٢] ليس بمصدرٍ، (وإنَّما هو اسمٌ)[٣]؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٥٨] وإذا كان للشَّيءِ مصدرٌ واسمُ مصدرٍ[٤]، لم يوضعْ الاسمُ موضعَ

وقد خطأ ثعلبًا في هذا الموضع أيضًا علي بن حمزة في التنبيهات ناقلا عن أبي القاسم الزجاج نقده وأضاف إليه شاهدين شعريين، وهو المأخذ الوحيد المشترك عنده مع مآخذ الزجاج، رغم أن حمزة أورد ثلاثة وعشرين مأخذًا، ولعله لم يوافق الزجاج في بقية مآخذه فسكت عنها ولم ينقلها، ووافقه في هذا المأخذ فقط فذكره معزوًّا إليه. انظر التنبيهات على أغاليط الرواة، لعلي بن حمزة، (ص١٨١).

وجاء رد الجواليقي (ص٢١) مشابهًا لرد ابن خالويه، حيث اعتمد على كتب التفسير واستخدامها لعرق النسا، ولكنه أضاف إلى ذلك قول بعض اللغويين وقول الزجاج نفسه في معاني القرآن؛ حيث استخدمها قائلًا: "وقيل في التفسير إن ذلك الوجع كان عرق النَّسا". انظر معاني القرآن للزجاج (٤٤٣/١).

وذكر ابن ناقيا البغدادي (ورقة ٢٢٦ب) مأخذ الزجاج ورد ابن خالويه ثم علَّق: "ونظير ما حكاه ابن خالويه في لفظ الخبر ما رواه أنس بن سيرين عن أنس بن مالك قال: ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عرق النسا فقال: يؤخذُ إليهِ كَبْشٌ عربيٌّ..... وذكر بقية الحديث".

وقال الزبيدي في تاج العروس(٧١/٤٠): "وقال الزَّجَّاجُ: لا تَقُلْ عِرْقُ النَّسا؛ لأَنَّ الشَّيءَ لا يُضافُ إلى نَفْسِه". قال شيخُنا: قد وافَقَ الزجَّاجَ جماعَةٌ وعَلَّلُوه بما ذَكَرَه المصنِّفُ، انتَهَى".

(١) ليس في المعجم، ولا المزهر، ولا المخطوطة. وانظر الفصيح، (ص٨١).

(٢) في المعجم والمزهر:"وحُلْمٌ".

(٣) ليس في المخطوطة.

(٤) زيادة من رد الجواليقي.

المصدرِ؛ أَلَا ترى أنَّك تقولُ: حَسَبْتُ الشيءَ أَحْسُبُهُ حَسْبًا وحُسْبَانًا وحِسَابًا[١]، والحَسْبُ: المصدَرُ، والحِسَابُ: الاسمُ، فلو قلتَ: ما بلَغَ[٢] الحَسْبُ إليكَ، أو رَفَعْتُ الحَسْبَ إليك، لم يَجُزْ، وأنتَ تريدُ: ((أَبَلَغَ الحساب)[٣] ورَفَعْتُ الحِسَابَ إليكَ)[٤].

---

(١) زيادة من رد الجواليقي.

(٢) في الأشباه:"أَبْلِغَ".

(٣) ليست في المعجم، ولا المزهر، ولا المخطوطة.

(٤) في رد الجواليقي:"الحساب".

وانتصر ابن خالويه لثعلب بقوله:" وأمَّا قولُه في: حَلَمتُ في النَّومِ حُلْمًا وحُلُم. فقد غلِطَ أنَّه أقامَ الاسمَ مقامَ المصدرِ. فخَطأٌ؛ لأن الحُلُم مصدرٌ واسمٌ، يقالُ: رعَبَ الرَّجلُ رُعْبًا ورُعُبًا، وحَلَمَ الرَّجُلُ حُلْمًا وحُلُمًا، وهذا ممَّا وافقَ الاسمُ فيه المصدرَ، مثل: النَّقص والعِلْم، تقولُ: علِمْتُ عِلْمًا، وفي فُلانٍ عِلمٌ. فالعِلْمُ مصدرٌ واسمٌ.

وأمَّا احتجاجُه بقولِه تعالى: ﴿لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ﴾ [النور:٥٨]. فهذه حُجَّةٌ عليه؛ لأنَّه أرادَ المصدرَ هَهُنَا؛ أي:لم يبلُغُوا الاحتلامَ.

وأمَّا قولُه: حُسِبَ الحِسَابُ ولم يقُلِ الحسْب. فخطأٌ فاحشٌ؛ فإنَّ العربَ قد تذكُرُ الاسمَ في موضع المصدرِ، فيقولون: "أَعْطَيْتُهُ عَطَاءً". في موضعِ إعطاءٍ، و"هذا يومُ عطاءِ الجُنْدِ" و: "عطاءِ الأميرِ"، وكما استغنوا بلفظِ الاسمِ عن المصدرِ كذا استغنوا بالحِسابِ عنِ الحَسْبِ. ولا سيَّما إذا كان الحسْبُ لفظًا يُشْبِهُ الكفايةَ، وحَسْبُكَ أي كَفَاكَ".

وجاء رد الجواليقي (ص٢٤) في الإطار نفسه غير أنه لم ينقد استشهاد الزجاج بالآية كما فعل ابن خالويه.

وجاء رد ابن ناقيا (ورقة ٢١٨أ) تركيزًا لكلام ابن خالويه ويوافقه.

[٣]- وقلتَ: رجُلٌ عَزَبٌ، وامرأةٌ عَزَبَةٌ(١).

(وهذا خطأٌ؛ إنَّما يُقالُ: رَجُلٌ عَزَبٌ، وامرأةٌ عَزَبٌ)(٢)؛ لأنَّه مصدَرٌ وُصِفَ بِهِ؛ فلا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ ولا يُؤَنَّثُ؛ كما يُقال: رَجُلٌ خَصْمٌ، و(امرأةٌ خَصْمٌ)(٣).

وقد (أتيتَ ببابٍ) (٤) مِن هذا النوعِ في هذا الكتابِ، وأفردتَ هذا منه(٥)؛ قال الشَّاعرُ (٦):

(يا مَنْ) (٧) يَدُلُّ عَزَبًا عَلَى عَزَبْ (٨)

---

(١) الفصيح، (ص١٥٤).

(٢) سقط من المخطوطة.

(٣) في المزهر:"ولا يقال امرأة خصمة".

(٤) في المزهر:"أثبت".

(٥) ليست في رد الجواليقي. والباب الذي يقصده هو باب ما يُقال للأنثى بغير هاء. انظر الفصيح (ص١٣٠).

(٦) هو شطر من رجز لعَمْرة بنت الحُمارس كما في المختار من شعر بشار، للخالديين، وشرحه لأبي الطاهر التجيبي، (ص٢٣٧)، اعتناء السيد محمد بدر الدين العلوي، مطبعة الاعتماد.

(٧) ليس في رد الجواليقي.

(٨) انتصر ابن خالويه لثعلبٍ بقوله:"وأمَّا قولُه في: رَجُلٌ عَزَبٌ إنَّه مصدرٌ لا تدخُلُه الهاءُ. فخطأٌ عظيمٌ؛ لأنَّ العزبَ اسمٌ وصفةٌ بمنزلةِ العَازِبِ، قالَ ابنُ أحمَرَ:

حتَّى إذَا ذرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ صبَّحَهَا أَضْرِي ابنِ قُرَّانَ باتَ الوحشَ والعَزَبَا

وسُمِّي العَزَبُ عَزَبًا لأنَّه قد بعُدَ عن النِّكاحِ، قال الأصمعيُّ وابنُ الأعرابيِّ والطُّوسيُّ: أرادَ باتَ عَازِبًا.

والأَضْري: كلابُ الصَّيْدِ جمعُ ضِروٍ.

والدَّليلُ علَى أنَّ العَزَبَ اسمُ الفاعلِ أنَّك تجمَعُه على فُعَّالٍ، قومٌ عُزَّابٌ وامرأةٌ عَزَبةٌ. وقَدْ ذكَره أبو عُبيدٍ في "المصنَّفِ" كمَا ذكَره ثعلبٌ، ولكنَّهم فرَّقوا بينَ العازبِ البعيدِ في المسافةِ وبينَ العَزَبِ البعيدِ منَ النِّكاحِ، ويقالُ امرأةٌ عزَبٌ وعَزَبةٌ، غيرَ أنَّ ثَعْلبًا اختارَ اللغةَ الفُصْحَى.

وأمَّا تشبيهُهُ عَزَبًا بـ"خَصْم" فخَطَأٌ ثَانٍ؛ لأنَّ الخَصمَ كالعَدْلِ والرِّضَى والدَّنَفِ والقَمَن والصَّوم والفِطر وما شاكل ذلك، فإنه جرى عند العرب كالمصدر لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ في اللغة الفصيحةِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ ضَيْفِي﴾ [الحجر:٦٨]. وقد يُقالُ: أضيافٌ وضُيُوفٌ وامرأةٌ ضيفةٌ وضيفٌ، وقال ذو الرُّمَّةِ:

تَجْلُو البَوَارِقُ عَنْ مُجْرَمِّزٍ لَهَقٍ   كَأَنَّهُ مُتَقَبِّي يَلْمَقٍ عَزَبُ

والعَزَبُ هَهُنا المفردُ، وقد قالتِ العَربُ: امرأةٌ مُحْمِقٌ ومُحْمِقَةٌ وعَاشِقٌ وعاشقةٌ، وغلامٌ وغلامةٌ، ورجلٌ ورجلةٌ، وشيخٌ وشيخةٌ، وكهلٌ وكهلةٌ، وشِبهُ هذا لا يُحْصَى كثرةً، فلا أدري لِمَ عابَ عَزَبًا وعَزَبةً! وقد حكاهُ أبو عُبيدٍ في "المصنَّفِ" كمَا حكَاهُ ثَعْلبُ. واللهُ تعالَى أَعْلَمُ".

وقد خالف ابن خالويه رأيه هذا في "شرح الفصيح"، (ص٤٤٧-٤٤٨)؛ حيث قال:"العَزَبُ مأخوذٌ من العَازبِ، وهو البعيدُ عن الحيِّ النَّائي، وكذلك العَزَبُ لمَّا بعُدَ عن النِّكاح سُمِّي عَزَبًا، ولم يُدخلوا الألفَ في عَزَبٍ بعد العَيْنِ؛ لئلَّا يُشْبِهَ اسمَ الفاعلِ من عَزَبٍ، والصَّوابُ أن تقولَ: رجلٌ عَزَبٌ وامرأةٌ كذلكَ، ولا يقولُ رجلٌ أعزب. كقوله، وأنشد:

هَـلْ عَـــزَبٌ أَدُلُّـــهُ عَـــلَى عَـــزَبْ

عَلَى فَتَاةٍ مِثْلِ تِمْثَالِ الذَّهَبْ".

وجاء رد الجواليقي (ص٢٧) منظَّمًا ومختلفًا مع ابن خالويه بعض الشيء؛ حيث بدأ حجاجه بالرواية عن الفراء والكسائي بأنه يجوز عَزَبَة، ثم ذكر القياس وهو أن الصفات التي تصلح للمذكر والمؤنث وجب إلحاق الهاء بها، ثم نقض الشاهد الذي استشهد به الزجاج بأنه لا يدل على أن "عَزَبة" ممتنعة، ثم فهم أن الزجاج يقول بأن خصم لا تجمع ولا تثنى، ونقد ذلك، وذكر دليلا على تثنيتها قوله تعالى: ﴿خَصْمَانِ بَغَى بعضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾، وهذا وهمٌ منه في الفهم أو مغالطة كما قال محققه، وابن خالويه لم يفهم من كلام الزجاج ذلك بل فهم أنه يتحدث عنها كصفةٍ تصلح للمذكر والمؤنث بدون هاء.

وقال ابن ناقيا (ورقة ٢٦٩ب) معقِّبًا على رد ابن خالويه:"وأوضحُ ما فيه احتجاجه بما ذكره أبو عبيد في المصنف فإن أبا عبيد ذكر في كتابه عن الفراء: العزبة التي لا زوج لها".

وقال ابن هشام (ت٥٧٧هـ) في شرحه (ص٢٨٢):" قد أخذ عليه أبو إسحاق الزجاج في قوله: وامرأة عزبة، وزعم أنه خطأ، قال: وإنما يقال: رجل عزب وامرأة عزب، لأنه مصدر وصف به لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنَّث، كما قال: رجلٌ ضخمٌ ولا يقال: ضخمةٌ واحتجَّ على ذلك بقول الشاعر:

يَــا مَــنْ يَــدُلُّ عَــزَبًــا عَــلَــى عَــزَبْ
عَلَى ابْنَةِ الحُمَــــــــــــارِسِ الشَّيْخِ الأَزَبْ
كَــــأَنَّ لَــحْــمَ لَيِّــهَــا إِذَا انْــــقَــلَبْ
رُمــــانَـــــــةٌ فُـــتَّ لمــحــمــومٍ وصــبْ

وقال الزبيدي في تاج العروس (٣٦١/٣):" وقال الزَّجّاج: العَزَبة بالهَاء غَلَطٌ من أَبي العَبَّاس، وإِنما يقال: رجل عزَبٌ وامرأَة عزَب، لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ولا يُؤَنَّث، لأَنَّه مصدر، كما تَقُولُ: رجل خَصْم وامرأَة خَصْم، قال الشاعرُ في صفة امرأَة:

إِذَا العَزَبُ الهوجَاءُ بالعِطْر نَافَحَتْ   بَدَتْ شمْسُ دَجْنٍ طَلَّةً مَا تَعَذَّرُ

وقال الراجز:

يـــــا مَنْ يَـــدُلُّ عــــــزَبًا عـــــــلى عَــــزَبْ

[٤]- وقلتَ: كِسْرَى بكسرِ الكافِ[١].

(وهذا خطأٌ)[٢]؛ إنما هو كَسْرَى بفتحِها، والدَّليلُ على ذلك: أنَّا وإيَّاكم لا نختلفُ في أنَّ[٣] النَّسبَ إلى كَسْرى: كَسْرَوِيّ، بفتح الكافِ، وليس هذا ممَّا (تُغيِّرُه

على ابْنَةِ [الحُمَارِسِ] الشَّيْخِ الأَزَبّ

وفي رِوَايَة:

على فَتِيتٍ مِثلِ نِبْرَاسِ الذّهبْ

وأشار لمثلِ ما ذكره الزَّجَّاج ابنُ دَرَسْتَوَيه، ونقله ابنُ هشام اللَّخْمِيّ وأبو جعفر اللَّبْلِيّ. قال شيخنا في شرح نظم الفَصيح: إِنَّ كلامَ الزّجّاج ومَن تَبِعَه فيه نظر ظاهر؛ أمَّا أوّلًا فإنّه لم يرِد كونُ العَزَب مصدرًا في كتابٍ، ولا دَلَّ عليه شيءٌ مِن كلام العرب، وإنَما قالوا في المصدر: العُزْبَة والعُزُوبَة، بالضَّم فيهما.

وأمَّا ثانيًا: فإنَّ الظاهرَ فيه أنَّه صفةٌ لا مصدَرٌ ؛ لأَن "فَعَلًا" كما يكون مصدرًا عندَ الصَّرفيين لـ"فَعِل" المكسور اللّازم "كالفَرَح" و"الجَذَل" يكون صِفَةً، "كالحَسَن"، و"البَطَل"، وليس خاصًّا بأوزانِ المصدر، وكونُه وَصْفًا هو الذي تَدُلُّ له قوّة كلامهم، ويُؤَيِّدُه كونُهم أنَّثُوه بالهاءِ، وهو الذي اقتصرَ عليه الجَوْهَرِيُّ نقلاً عن الكِسَائِيّ، والتَّفرقةُ في كلامهم دَالَّةٌ عليه، ولو كان مصدرًا لذكرُوه مع المَصادر عند عِدَادِها.

وأمَّا ثالثًا: فإنَّ البيتَ الذي استدلُّوا به ليس بِنَصٍّ في المُؤَنَّث، لاحتمال كونه ضرورةً وكونِ "على" بمعنى "مع". ثم قال: وعلى تقدير ثُبُوته مُجَرَّدًا من الهاء، كما حكاه المصنِّف والقَزَّاز وغيرُهما، يكون من الأوصاف التي لم تلحقها الهاءُ شُذُوذًا، كرَجُل عَانس وامرأة عَانِسٍ. انتهى".

(١) الفصيح، (ص١٠١).

(٢) سقط من المخطوطة.

(٣) ليس في المعجم.

ياءُ النَّسبِ)[١] لبُعْدِهِ[٢] منها؛ أَلَا ترَى أنَّك لو نسَبْتَ إلى مِعْزَى[٣]، لقلتَ: مِعْزَوِيٌّ[٤]، وإلى دِرْهَمٍ، قلتَ: دِرْهَمِيٌّ، ولا تقولُ: مَعْزَوِيٌّ[٥]، ولا دَرْهَمِيٌّ[٦]؟

---

(١) في رد الجواليقي ومعجم الأدباء: "يُغيِّرُ بالنسبِ"، وفي المزهر:"تُغيِّره ياءُ الإضافةِ"، وياء النسبة وياء الإضافة واحد، والإضافة هو الذي استخدمه سيبويه في الكتاب (٣٤٠/٣)، والمثبت من الأشباه والمخطوطة.

(٢) في المخطوطة:"ليعد".

(٣) في المخطوطة:"معرى".

(٤) في المخطوطة:"معروي".

(٥) في المخطوطة:"معروي".

(٦) انتصر ابن خالويه لثعلب بقوله:" وأمَّا قولُه: إنَّ الاختيارَ "كَسرى" بالفتحِ؛ لأنَّ النَّسبَ إليه كَسْرَوِيٌّ. فخطأٌ عظيمٌ؛ لأنَّ "كِسْرَى" ليسَ عربيًّا ولم يكُنْ في الأصلِ كِسْرى ولا كَسْرَى، إنَّما هو بالفارسيَّةِ خُسْرو بضمِّ الخَاءِ، وليسَ في كلامِ العربِ اسمٌ في آخِرِهِ واوٌ قبلَها ضمَّةٌ فعرَّبَتْهُ العربُ إلى لفظٍ آخرَ، فإنْ فتحتَ أو كسرتَ فقد أصبتَ والكسرُ أجودُ؛ لأنَّ فِعْلَى يُشبهُ الاسمَ المفردَ، مثلُ الشِّعْرَى وذِكرى، فلمَّا كانَ كِسْرَى رجلًا واحدًا والشِّعْرَى نجمًا واحدًا ردَّه إلى ألفاظِهم، ولو قالوا "كَسْرى" أشبَه الجمعَ مثلَ قَتْلَى وجَرْحَى، فلمَّا نُسبَ إليه انفتحَ فقالوا (كَسْرَوي)؛ لأن الكسر مع ياءِ النَّسبِ مستثقَلٌ، ألا ترَى أنَّهم يقولونَ في "تَغْلِبَ": "تَغْلَبِيٌّ"، وليسَ يُشبهُ "كَسْرويّ" النسبَ إلى دِرهمٍ ومِعزًى؛ لأنَّ درهمًا ليسَ فيه لُغتانِ الكسرُ والفتحُ، وكذلك مِعْزَى، لا يُقالُ دَرهمٌ ولا مَعزًى فيُختارُ في النَّسبِ الفتحُ؛ لخِفَّته، وهو واضحٌ بحمد الله.

وحدَّثنا ابنُ دُرَيدٍ عن أبي حاتمٍ - وكانَ من أشدِّ النَّاسِ تعصُّبًا على الكوفيين في كتابِ "ما يلحنُ فيه العامَّةُ"-: أنَّ كِسْرَى بالكسرِ أفصحُ من الفتحِ. وكذلك ذكَر أبو عبيدٍ أنَّ الكسرَ أفصحُ".

[٥]- وقلتَ: وَعَدتُ الرَّجُلَ خَيْرًا أو[١] شَرًّا[٢]، فإذا لم تَذكُرِ الشَّرَّ، قلتَ: أَوْعَدتُهُ بِكَذا[٣].

فقولُك "بكذا" نقضٌ لمَا أَصَّلْتَ؛ لأنَّك قلتَ "بكذا"، (وقولُك: بكذا)[٤]، كنايةٌ عن الشَّرِّ، والصوابُ أن تقولَ: فإذا لم تَذكُرِ الشَّرَّ، قلتَ: أَوْعَدتُهُ[٥].

ورد الجواليقي (ص٢٩) أن الكسر أفصح وذكر النقول التي تدل على ذلك وبعض النقول التي تخطئ غيره، ونقد ما ساقه الزجاج على أنه حقيقة لا تقبل الشك وهو قوله بأن البصريين والكوفيين لا يختلفون في أن الصحيح "كسرى".

وذكر ابن ناقيا (ورقة٢٣٤ب -ورقة ٢٣٥أ) مأخذ الزجاج ورد ابن خالويه وعقب بقوله: "وإنما احتج ابن خالويه في هذا بموضع الخلاف وهذا كلام ظاهر الاختلال لا يخفى زلـله على مَنْ ماحَلَه".

(١) في رد الجواليقي والأشباه والمزهر: "و".

(٢) الفصيح: (ص٦٩) طبعة علي بن حمد الصالح، وفيها:"ووعدتُ الرجلَ خيرًا وشرًّا. فإذا لم تذكر الشرَّ قلت: أوعدته. وأوعدته بكذا وكذا: تعني الوعيد". وعليها فلا مأخذ، ولم أجد من أشار إلى هذا الخلاف في النسخ.

(٣) بعده عند الجواليقي: "وكذا وهذا من الوعيد".

(٤) سقط من المخطوطة.

(٥) انتصر ابن خالويه لثعلب بقوله:" وأمَّا قولُه: وَعَدتُه الشَّرَّ فإذا لم تذكُر الشَّرَّ قلتَ: أَوْعَدتُه بكذا، وزعَم أنَّه نقضٌ لما أَصَّلَ. فقد غلِطَ؛ لأنَّ ثعلبًا إنَّما قالَ: وَعَدْتُ الرَّجُلَ خَيْرًا وشَرًّا؛ لأنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج:٧٢]، فهذا في الشَّرِّ، وقالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ﴾ [الأنفال:٧]. فهذا في الخيرِ، فإذَا لم تذكُرِ الشَّرَّ قلتَ: أَوْعَدْتُه. على الإطلاقِ، ووعدتُه على الإطلاقِ في الخيرِ، فإذا قَرَنْتَهُما ووصَلْتَهما جازَ استعمالُهما جميعًا في الخيرِ والشَّرِّ، كمَا تقولُ: وَعَدْتُه خيرًا وشرًّا، وأجمَعَ الجميعُ على أنَّك إذا قُلتَ: أَوْعَدتُه بِكَذا لا يكونُ إلا في الشَّرِّ، لا خلافَ في ذلك، وأنشدُوا:

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ

رِجْلِي وَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

وقالَ ابنُ دُرَيْدٍ: ممَّا أجمعَ عليهِ أبُو زيدٍ وأبو عُبَيدةَ والأصمعيُّ: أَوْعدتُه بالشَّرِّ لا غير مع البَاءِ".

ونقد ابن خالويه هنا ذو شقين، فهو تحدث عن استخدام أوعد في الخير والشر إذا قُرِنت بوعد، واستخدامها في الشر إذا انفردت، ثم تحدث عن استخدام "بكذا" بعد أوعد.

وقال ابن خالويه في "شرح الفصيح" (ص١٧٧-١٧٨): "يقال: وعدته خيرًا، ووعدته شرًّا، غير أنك إذا لم تذكر الخير والشر فقلت: وعدته تريد الخير، وإذا قلت أوعدته تريدُ الشَّرَّ، وأنشد:

وَإِنِّي وَإِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ   لَمُخْلِفُ إِيْعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي

وقال آخر:

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ   رِجْلِي وَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ".

وقال المرزوقي في شرحه(ص٩٠): "قال أبو إسحاق الزجاج: قلت لثعلب: قولك بكذا ينقض ما أصَّلته؛ لأن "وَعَدَ" بإطلاقه ضمانٌ في الخير، وأوعد ضمانٌ في الشر، ولا حاجة إلى "بكذا". ويمكن أن يقال في جوابه: "بكذا" إشارة إلى نوع مما يتوعد به، وإذا كان القصد إلى التنويع احتيج إليه، ألا ترى قوله:

أَوْعَـدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ

وقول الآخر: أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ سُعْدَى

والمنكر أن يقال: أوعدني بالشر. فاعلمه إن شاء الله تعالى".

والجواليقي جاء رده موافقًا لرد ابن خالويه، وقال محققه: "رد الجواليقي مطابق لرد ابن خالويه". غير أن الجواليقي بدأ رده بالتأكيد على أن رأي الزجاج هو رأي من يأخذ اللغة بالرأي لا بالسماع. انظر الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب، للجواليقي، (ص٣٢-٣٣).

[٦]- وقلتَ: وهم المُطَوِّعَةُ[1].

وإنَّما هم المُطَّوِّعَةُ بتشديدِ الطَّاءِ؛ كمَا قالَ اللهُ تعالى: ﴿الذين يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٧٩].

فقالَ: ما قلتُ إلا المُطَّوِّعَة.

فقلتُ: هكذا قرأتُهُ عليكَ، وقرَأَهُ غيري (وأنا حاضرٌ أَسمَعُ مرارًا)[2].

وفي خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، (١٨٨/٥)، تحقيق محمد نبيل طريفي وإيميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م: "قال أبو علي: ويمكنُ أن يقال في جوابه: بكذا إشارة إلى نوع مما يُتوعَّد به، وإذا كان القصد إلى التنويع احتيجَ إليه ألا ترى قوله:

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ

وقول الآخر: أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ سُعْدَى

والمنكر أن يقال: أوعدني بالشر. فاعلمه. انتهى".

(١) الفصيح، (ص١٤٩).

(٢) في رد الجواليقي:"مرارًا وأنا حاضر أسمع فلم تغيره".

وانتصر ابن خالويه لثعلب بقوله:" وأمَّا قولُه لِثَعْلب: إنَّ في الفصيحِ: "هم المُطَوِّعَةُ" بالتَّخفيف، وإنَّما هم المُطَّوِّعَةُ بالتَّشديدِ، وأنَّ ثعلبًا قال: ما قلتُ إلا بالتَّشديدِ. فقالَ: ما قلتَ إلا بالتَّخفيفِ، فهذا مُكَابرةُ العيَانِ، والحُجَّةُ علَى هذا ساقطةٌ.

وقال المرزوقي في شرحه (ص٣٣٧-٣٣٨): "وحكى أبو إسحاق الزجاج عن أبي العباس التخفيف ثم ردَّه عليه".

وجاء رد الجواليقي (ص٣٤) موجزًا كرد ابن خالويه، وانصب أيضًا على أن هذا بهت ولا كلام فيه، وأنها ما رويت إلا بالتَّشديد.

[٧، ٨]- وقلتَ: هو لِرِشْدَةٍ[١](وزِنيةٍ.

وإنَّما هو لرَشْدةٍ)[٢] وزَنْيَةٍ، كما قلتَ: هو لِغَيَّةٍ[٣]، والبابُ فيها[٤] واحدٌ؛ لأنه إنما يريدُ المرَّةَ الواحدةَ[٥]، ومصادرُ الثلاثيِّ إذا أَردت المرَّةَ الواحدةَ لم تختلِفْ؛ تقولُ: ضَرَبْتُهُ ضَرْبةً، وجَلَستُ جَلْسَةً، ورَكِبْتُ رَكْبةً، لا اختلافَ في[٦] ذلك بينَ أحدٍ مِن النَّحويِّين،

وقال ابن هشام في شرحه (ص٢٦٣): "وحكى أبو إسحاق الزجاج: أن الرواية عنده بتخفيف الطاء، وتشديد الواو، وذلك خطأ، والصحيح تشديدهما، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٧٩] لأن الأصل: المتطوعة، فأدغمت التاء في الطاء للتقارب الذي بينهما فصار المطَّوِّعة".

(١) في المخطوطة:"رشدة".

(٢) زيادة من رد الجواليقي أخلت بها سائر المصادر.

(٣) الفصيح، (ص١٠٣).

(٤) ليس في رد الجواليقي، وفي المزهر:"فيهما".

(٥) بعده في رد الجواليقي:"قال".

(٦) بعده في المزهر:"شيءٍ مِن".

وإنَّما تَكسِرُ[١] مِن ذلك ما كانَ هيئةَ حالٍ، فتصفُها بالحُسنِ والقُبحِ وغيرِهما[٢]، فتقولُ: هو حَسَنُ الجِلْسَةِ والسِّيرَةِ والرِّكْبةِ؛ وليس هذا مِن ذلك[٣].

[٩]- **وقلتَ**: أَسْنُمَةُ، للبَلْدةِ[٤]:

ورواه الأصمعيُّ بضمِّ الهمزةِ: أُسْنُمَةُ.

فقالَ: ما روَى ابنُ الأعرابيِّ وأصحابُنا[٥] إلا أَسْنُمَةُ؛ (البلدُ؛ بفتحِها)[٦].

---

(١) في رد الجواليقي والأشباه والمخطوطة:"يكسر"، وفي المزهر"كُسر".

(٢) في رد الجواليقي:"وغير ذلك".

(٣) انتصر ابن خالويه لثعلب بقوله:" وأمَّا قولُه: لِرِشْدةٍ وزِنْيةٍ، وإنَّما يجبُ أنْ يكونَ بالفتح مثلَ ضرَبتُه ضربةً. فهذا خطأٌ؛ لأنَّه قد يُجاءُ بالكسرِ والفتحِ والضَّمِّ؛ حدَّثَنا ابنُ مجاهدٍ، عن السِّمَّريِّ، عنِ الفَرَّاءِ، أنَّ العربَ تقولُ: حَجَجْتُ حِجَّةً واحدةً؛ بالكسرِ، ورأيتُه رُؤيةً واحدةً؛ بالضَّمِّ، وسائرُ كلامِ العربِ بالفتحِ، وممَّا يُجاءُ بالكسرِ "وَعَدْتُهُ عِدَةً"، و: "وزَنْتُهُ زِنَةً"، وأمَّا الاسمُ فيُجَاءُ علَى فِعْلَةٍ: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ [البقرة:١٤٨]؛ اسمٌ، ولو كانَ مصدرًا لقِيْلَ: جِهَةٌ. فأمَّا الهيئةُ والحالُ فبالكسرِ: ما أحسنَ رِكْبَته وجِلْسَته وعِمَّته، واختيارُ الكوفيين: "وُلِدَ فلانٌ لِزِنْيةٍ ورِشْدةً وخِبْثَةٍ". واختيارُ البصريين الفتحُ، وأمَّا "غَيَّةٌ" فإجماعٌ أنها مفتوحةٌ؛ استثقالًا للكسرِ مع الياءِ والتَّشديدِ.

وجاء رد الجواليقي (ص٣٥-٣٧) في الإطار نفسه، وأرجع سبب الخلاف لقياس الزجاج مع وجود الرواية.

ونقل ابن ناقيا (الورقة٢٣٧ أ) مأخذ الزجاج ورد ابن خالويه من دون تعقيب.

(٤) الفصيح، (ص٩٧). وفي رد الجواليقي:"البلد"، وفي الأشباه:"للبلد"، وفي المزهر:"أسمنة في البلد" خطأ طباعي، وفي المخطوطة:"السد".

(٥) في المزهر:"وأصحابه".

(٦) زيادة من رد الجواليقي والمزهر، وفي المزهر بدون البلد.

فقلتُ: قد عَلِمْتَ أنتَ أن الأصمعيَّ أضبَطُ لما يحكِي[١] وأوثَقُ في ما يروِي[٢].

[١٠]- **وقلتَ: إِذَا عَزَّ أَخُوكَ فَهُنْ**[٣].

والكلامُ: فَهِنْ، وهو مِن هَانَ يَهِين: إذا لانَ؛ ومنه قيل: هَيِّنٌ لَيِّنٌ؛ لأنَّ هُنْ[٤] مِن هانَ يَهُونُ[٥] مِن الهَوَانِ، والعرَبُ لا تأمُرُ بذلك، ولا معنى (لهذا الكلامِ[١] يصحُّ لو قالَتْهُ

---

(١) في المزهر:"يحكيه". وفي المخطوطة:"يروي".

(٢) في المزهر:"يرويه"، وفي المخطوطة:"يحكي".

وانتصر ابن خالويه لثعلب بقوله:" وأمَّا قولُه: "هِيَ أُسْنُمَةٌ بالضَّمِّ. فالجوابُ ساقطٌ عن هذا، ومعارضةُ الزَّجَّاجِ فيه جهلٌ؛ لأنَّ الكوفيين عندهم أنَّ ابنَ الأعرابيِّ أعلمُ من الأصمعيِّ بطبقاتٍ وأَوْرَعُ".

وبينما أوجز ابن خالويه الرد هنا في بيان ترجيح الكوفيين لابن الأعرابي على الأصمعي، جاء رد الجواليقي، (ص٣٨) أكثر إسهابًا، ولم يخطِّئ رواية ابن الأعرابي، وذكر اللغات التي وردت في "أسنمة" وعلَّتها، وشاهدًا على أحدها.

وذكر ابن ناقيا (ورقة ٢٣٠أ) مأخذ الزجاج ولم يعرض رد ابن خالويه تفصيلا ولكن علق قائلا: "وقد عارض ابن خالويه قول الزجاج بما لا يعوَّل عليه ولم يأتِ بحجَّة، وإنما تعلَّق بدعوى ثعلب: ابن الأعرابي روى ذلك. فأخذ في الطعن على الأصمعي وتزكية ابن الأعرابي وأكثر من السفه والجهل والكلام الهجين الغث".

وفي تاج العروس للزبيدي (٤٢٥/٣٢):" وهما مِمَّا استَدْرَكه الزَّجَّاج على ثَعْلب في الفَصِيح، عن الأصمَعِيّ . فقال ثَعْلَب : هكَذا رواه لنا ابنُ الأَعرابِيّ. فقال: أَنْتَ تَدْرِي أَنَّ الأَصْمَعِيَّ أضبطُ لِمِثْل هذا".

(٣) الفصيح، (ص١٣٨).

(٤) في رد الجواليقي والأشباه:"فهن"، وفي المخطوطة:"وهن".

(٥) بعده في المزهر: "وهانَ يهُونُ".

العرَبُ)[٢]، ومعنى: عَزَّ ليس من العِزَّةِ التي هي المَنَعةُ والقُدْرةُ، وإنَّما هو مِن قولِك: عَزَّ الشَّيءُ: إذا اشتَدَّ، ومعنى الكلام: إذا صَعُبَ أخوكَ واشتَدَّ[٣]، فذِلَّ له مِن الذِّلِّ، ولا معنى للذُّلِّ هاهنا؛ كما تقولُ: إذا صَعُبَ أخوكَ فلِنْ[٤] له[٥].

---

(١) بعده في المخطوطة:"وإنما".

(٢) في المزهر: "هذا فصيح لو قلته".

(٣) في المخطوطة: "فاشتد".

(٤) في المزهر: "فهن".

(٥) انتصر ابن خالويه لثعلب بقوله:" وأمَّا قولُه:"إذَا عَزَّ أَخُوكَ فَهُنْ". فهو بضمِّ الهاءِ، وهذا مَثَلٌ أسيرٌ في كلامِ العربِ وأشهرُ من الفَرَسِ الأَبْلَقِ، وكذلك رواهُ كُلُّ مَنْ أَلَّفَ كتابًا: أبو عبيدةَ في "المجلة الثَّانية"[٥]، وأبو عُبَيْدٍ في "الأمالي"، والمفضَّلُ الضَّبِّيُّ، وليس مأخوذًا ممَّا ذهَبَ إليه الزَّجَّاجُ؛ لأنَّه كانَ قليلَ العِلْمِ باللغةِ، فقولُهم: إذَا عَزَّ أخوكَ فهُنْ". ليسَ من الهَوَانِ، ولا مِن وَهَنَ، ولا مِنْ هَانَ يَهِيْنُ، وإنَّما هو من الهَوْنِ، وهو من الرِّفقَ والسُّكونِ. قالَ اللهُ تعالى في صفةِ المؤمنين: ﴿الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان:٦٣]. معناهُ: يمشونَ على الأرضِ بالسَّكينةِ والوقارِ، فإذَا عَزَّ أخوكَ واشتطَّ فترفَّق أنتَ وَلِنْ، وقالَ الشَّاعرُ:

دَبَبْتُ لهَا الضَّرَاءَ وقُلْتُ أَبْقى   إذَا عَزَّ ابْنُ عَمِّكَ أَنْ تَهُوْنَا

ولا يكونُ الأمرُ من يهونُ إلا هُنْ، وهذا الشِّعرُ لابنِ أحمرَ البَاهليِّ، ورواهُ الأصمعيُّ وابنُ الأعرابيِّ والطُّوسيُّ ولا نعلمُ خلافَهُ.

ولم يخرج رد الجواليقي(ص٤٠) عن إطار رد ابن خالويه، حتى ظهرت منه حدة في رد هذا المأخذ تماما كما عند ابن خالويه ولكن بشكل أكثر تعقلا.

قالَ[١]: فمَا قُرِئَ عليه "كتابُ الفَصِيح" بعد ذلك عِلْمي[٢]، ثم (بلَغني أنَّه)[٣] سئِمَ ذلك[٤]، فأنكَرَ ("كتابَ الفصيحِ" أن يكونَ له)[٥].

تمَّتْ والحمدُ للهِ ربِّ العالَمين

وقال ابن هشام اللخمي في شرحه للفصيح (ص٢١٥): "أخذ عليه أبو إسحاق الزجاج في ضم الهاء من هُن، وقال: إنما الكلام: إذا عزَّ أخوك فهِن، بكسر الهاء، من: هان يهين، إذا لان، ومنه قيل: هيِّنٌ ليِّنٌ؛ لأن هن بضم الهاء من: هان يهون، وهان يهون من الهوان، والعرب لا تأمر بذلك، ولا معنى هذا الكلام يصح لو قالته.

قال الشارح: أما إنكار أبي إسحاق هن، بضم الهاء؛ فهكذا رواه أبو عبيد في الأمثال ولم يذكر غيره، وفسره على الضم، ومن ثم نقله أبو العباس ثعلب، وأنشد المبرد:

وَلَو لَمْ يُفَارِقْني عَطِيَّةُ لَمْ أَهُنْ وَلَمْ أُعْطِ أَعْدَائِي الذِي كُنْتُ أَمْنَعُ

وحكى الروايتين جميعًا في قوله: هُن، بضم الهاء، وكسرها، وفسَّره على الوجهين جميعًا، وقال: أحسن الإنشادين عندي لم أهِن، بالكسر، ولم ينكر الضم كما أنكره أبو إسحاق، وقال عمرو بن أحمر أيضًا:

دَبَبْتُ لهَا الضَّرَاءَ وقُلْتُ أَبْقَى إِذَا عَزَّ ابنُ عَمِّكَ أَنْ تَهُوْنَا

هكذا صحَّت رواية هذا البيت بلا اختلافٍ بين الرواة، وكل هذا تقويةٌ لرواية أبي العبَّاس".

(١) بعده في المزهر: "أبو إسحاقَ".

(٢) ليس في المخطوطة، وفي الأشباه:"على ما بلغني".

(٣) ليس في المزهر.

(٤) في المزهر:"بعد".

(٥) في المزهر:"كتابه الفصيح".

ثبت المصادر والمراجع

١.أبو إسحاق الزَّجَّاج حياته وآثاره وأشعاره، مجدي إبراهيم، صرح للنشر والتوزيع.

٢.إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي، تحقيق أحمد سعيد قشاش، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٠هـ.

٣.الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق أحمد مختار الشريف، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م.

٤. إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

٥.ابن الأنباري سيرته ومؤلفاته، حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

٦.إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

٧.انتصار ابن خالويه لفصيح ثعلب، تحقيقًا ودراسة، د. محمد علي عطا، نشره معهد المخطوطات في النشرات الإلكترونية المحكمة، على الرابط: http://www.malecso.org/2018/03/04/%D8%A7%D9%86%D8%.

٨.تاج العروس، الزبيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٩. تاريخ الإسلام، للذهبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٠. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١. التنبيهات على أغاليط الرواة، لعلي بن حمزة، طبع مع كتاب المنقوص والممدود للفراء، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، ط٣، دار المعارف.

١٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نبيل طريفي وإيميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

١٣. ديوان امرئ القيس، ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٥، ٢٠٠٤م.

١٤. ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٥. الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب، تحقيق عبد المنعم أحمد صالح، وصبيح حمود الشاتي، جامعة السليمانية، ١٩٧٩م.

١٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ.

١٧. شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي، تحقيق مهدي عبيد جاسم، ط١، ١٩٨٨م.

١٨. شرح فصيح ثعلب، ابن خالويه، تحقيق عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم وآخرين، مركز البحوث والتواصل والمعرفي، ٢٠١٧م.

١٩. شرح فصيح ثعلب، لابن ناقيا البغدادي، مخطوطة مدرسة الحجيات بالموصل، رقم الميكروفيلم (١٩)، رقم الكتاب (١٦/٢٣١).

٢٠. شرح الفصيح لثعلب، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسين المرزوقي، تحقيق سليمان بن إبراهيم العايد، دون بيانات نشر.

٢١.العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت

٢٢. فصيح ثعلب، تحقيق علي بن حمد الصالحي، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣٨هـ.

٢٣. الفهرست، النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.

٢٤. الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.

٢٥. مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣م.

٢٦. المختار من شعر بشار، للخالديين، وشرحه لأبي الطاهر التجيبي، اعتناء السيد محمد بدر الدين العلوي، مطبعة الاعتماد.

٢٧. المزهر في علوم اللغة، السيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢٨. معاني القرآن، للزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.

٢٩. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٣٠. أبو اليمن تاج الدين زيد بن الحسن الكندي (٥٢٠-٦١٣هـ) حياته وديوانه، سامي مكي العاني وهلال ناجي، دار الهلال، ٢٠٠٩م.

٢١ شارع المدينة المنورة، محيي الدين أبو العز، المهندسين. القاهرة ـ مصر.

ص.ب: ٨٧ الدقي ـ ج.م.ع

www.malecso.org